

الأخبار

ريس التحرير.

الحذر السووي.

ابراهيم الصيت

بالنرئيس التحرير.

بيار اليه صعب

حيدر العبادي.

موفيق قانوه.

محاسن التحرير.

حس عبديف

اليه عا

امه التحرير

عاده عن شركة

اخير بيروت

المكاتب بيروت -

فهدان - شارع هاديان

-سنتر كورنود-

الطابق اللامت

لتماكس.

01759500

01759507

ص. ب: 5963 / 113

الماتلانت

الوكيه الحصري

ads@al-akbar.com

01759500

التوريم

شركة الوبك

011566314_01

03 / 828381

الموقع الالكتروني

www.al-akbar.com

صفحات التواصل

/AlakbarNews

/AlakbarNews

/alakhbarnews-paper

/AlakbarNews

عالم ما قبل «كورونا» نموّ للبعض وتهميش للأخرين

محمد عبد الشّريم عيسى*

تقترح النتائج التي انتهت إليها أبحاث منظمة التجارة العالمية، وغيرها من منظمات اقتصادية دولية معنية، خلال «ما قبل كورونا»، أن المشاركة في «سلاسل القيمة» أو سلاسل العرض والإمداد العالمية التي تشترك فيها دول متعدّدة في وقت واحد - تؤدي أكثر من التجارة التقليدية البسيطة بين بلدين اثْنَيْن إلى التأثير إيجاباً على الأداء الاقتصادي لبلد معيّن؛ مع الاعتراف بتباين النتائج من حالة إلى أخرى. ومن الواضح أنّ البلدان ذات الدخل المرتفع، وذات «الدخل المتوسط الأعلى» هي التي تستفيد، أكثر من غيرها، من هذه المشاركة، بينما لم نجد آثاراً واضحة من هذا النوع لدى البلدان ذات الدخل المنخفض وذات «الدخل المتوسط المنخفض».

إنّ المشاركة في السلاسل تزيد من مستويات الإنتاجية والدخل، كما أنّ «التحرّك لأعلى» ناحية قطاعات أكثر ممارسة للتكنولوجيا العالمية، لا يحدث بصفة تلقائية ويصعب منظمته، وقد وُجد أنه بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية التي تشارك في سلاسل عرض عالمية رئيسية، هناك تحفّزٌ إيجابي طفيف في التركيب القطاعي لهذه المشاركة. وهنا يوجد تباين شديد، حيث لوحظ وجود حالات لتحوّلات قطاعية ضخمة في آسيا (وَأقلّ من ذلك في أوروبا) مع تحرّك ملحوظ للخدمات عالية التكنولوجيا في الولايات المتحدة والصين والمنايا واليابان.

تقترح البيانات المتاحة، أيضاً، أنّ ما يسمّى «الجاذبية التجارية» Gravity (بمعنى مدى أصلاً في سلاسل قوية للعرض والإمداد والقيمة المضافة على المستوى العالمي؟ وما آخر، في حالة القرب الجغرافي مثلاً) تفسر جانباً من مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة، بالإضافة إلى أنّ جودة المؤسسات، ونوعية البنية الأساسية، وتكلفة الوحدة الواحدة من العمل، هي محددات مهمة للمشاركة في السلاسل، وأنّ القطاعات الأعلى تطوراً من الناحية التكنولوجية (كالخدمات المنظّورة) بالإضافة إلى أنّ جودة المؤسسات، ونوعية القيمة على مستوى إقليمي (جهوي) - عربي مثلاً، أو قَلّ أفريقي على نطاق جزئي أو على نطاق كلي فإزي؟ كما أنّ هذه البلدان النامية عامة، والعربية خاصة، لم يُقدّر لها أن تنجز عملية التحوّّل الهيكلي لاقتصاديًا لها بما فيها عملية «التصنيع» المتخفّعة؛ فلم تزل، في غالبيتها، معتمدة على محصول واحد أو محصولين، في إطار النشاط الأوّلي الزراعي والنظفي، أو هي بالتعبير الذي بات دارجاً، ذات اقتصادات «ريعية».

هل من مخارج محتملة للدول العربية، بما فيها جمهورية مصر العربية كمثال، في ملائمة، وتواصلية، أفضل Connectivity، وتحسين جودة المؤسسات، فإنّ هناك حاجة للبحث عن الصعيح الأكثر ملاءمة للتكامل على المستوى الإقليمي (كالتكامل العربي) من أجل معالجة أفضل لقيضية تجاوز الحواجز التجارية، سواء منها التعريفات أم القنود غير الجمركية.

ولكن ما قد ييسط الأمل، إلى حدّ ما، هو تشابك هذه العوامل، تداخلها وتفرّعها من أسباب جذرية محدّد.
تترجّع البطالة على عرش الأسباب الجذرية لمصاب عدّة أمّت بلبنان:

● آفات إجتماعية، يلجا الحامل عن العمل إلى المخدرات لتخدير وجهه وإحباطه أو إلى السرقة لإطعام عائلته، أو في أسوأ الحالات إلى الانتحار للهروب من واقع.

الإجتاعي 2.العمل في إطار مجموعة البلدان النامية، لإعادة تفعيل الإطار الجامع لمنظمة التجارة العالمية ، بالتعاون مع بلدان مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا، من أجل حماية الإنتاج المحلي في إطار القواعد المنظمة لهذه المنظمة المتحدية، وذلك في وجه محاولات تقزيم «المنظمة الأم»، كما هو معروف في ظلّ النزعات الحماية المنشّدة للإدارة الأميركية الراهنة،3. الانتفاخ على سلاسل العرض العالمية المهيمنة، من خلال قيادة محاولة جادة للعمل على إقامة سلاسل العرض بين الدول العربية في مجالات قطاعية واحدة، مثل صناعة الأدوية وتجارة الخدمات، وفي ما يلي نقدم محاولة - عملنا عليها سابقاً - في الاتجاه الداعي إلى بناء سلاسل القيمة المضافة العربية في البلدان العلمي والتكنولوجي، لمقاومة التهميش المفروض في إطار السلاسل العالمية المهيمنة حالياً، واستخّات عملية النمو والتطور غير الرسمية في بلدان.

نحو «سلاسل عرض» على المستوي العربي الجامع

قام صندوق النقد الدولي بإعداد تقارير ودراسات معقّقة حول سلاسل القيمة العالمية؛ ولكننا نجدها متحرّزة تجاه فرضية

ثم العراق والسودان والمغرب؛ هذه البلدان الكبيرة جمعاً تنوء تحت حمل الاقتصاد التقليدي، الطاقوي وغير الطاقوي، ويكمن سخائي، وموارد مستغّلة أو غير مستغّلة، وباقتصاد هامشي خارج «التيار الرئيسي» لتوليد الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذه الحالة، نجد أنّ إدخال الاستثمار الموسع للتكنولوجيا الرقمية في قطاع المعلومات والاتصالات، على النحو القائم في العالم الصناعي وشبه الصناعي، إن تمّ بصورة عفوية أو غير مخططة، يكون غير مامون العواقب على كل حال.

إنّ الأمر يقتضي في هذه الحالة، نوعاً من الإدخال «الانتقائي» لدوات الثورة الرقمية – المعلوماتية والاتصالية بالذات - بهدف تسريع وتيرة التطور الصناعي، أي القيام بعمليات تصنيع، بعبارة أخرى: تستهدف التكنولوجيا الرقمية هنا المساعدة في بناء ما قبلها، أي الصناعة، ولو غير الرقمية تماماً، وتطوير القاعدة الإنتاجية على وجه العموم. غير أنّ هناك، في ما نرى، مجموعة أخرى من البلدان العربية لا تتمتع بمقوّمات كفيّلة بإمكان تحقيق الثورة الصناعية، ولو لها سابقة عمل وتطور في قطاعات أخرى (قطاعات خدمة كالمل والتجارة والسياحة والتعليم، أو قطاعات سلعية ممثلة في الصناعة الخفيفة)؛ وهي يمكن لها ان تعمل بامان أكثر من أجل تبني شطر من البات الثورة الرقمية، من دون أن تخشى الكثير. تلك هي حالة لبنان والأردن، وحالة تونس، والبحرين وعمان - باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً إمارة دبي التي حققت في ما يبدو ولوجاً آمناً بالفعل إلى شائتر العصر الرقمي العالمي، كمشروع «مدينة عالمية» (غير عربية) بالذات على كل حال.

خمسة أو ستة بلدان عربية، إذن، مؤهّلة لبدء عملية الإدخال المرّن للثورة الرقمية، أنحاشاً مستقلة لوجدينا نتاج مختلفة للادارة الأميركية الراهنة،3. الانتفاخ على سلاسل العرض العالمية المهيمنة، من خلال قيادة محاولة جادة للعمل على إقامة سلاسل العرض بين الدول العربية في مجالات قطاعية واحدة، مثل صناعة الأدوية وتجارة الخدمات، وفي هذا الاتجاه، نحدّد مقترِباً مبيرقة واستقصائية قوية، من دون الإكترام المسبق بافتراض أفضلية السلاسل العالمية بالضرورة، وفي هذا الاتجاه، نحدّد مقترِباً فكرياً أقرب إلى فكرة السلاسل الإقليمية، بالتطبيق على جماعة اقتصادية عربية منخفّعة؛ فماداً نجد من استقراء الواقع الاقتصادي العربي الراهن بوجه عام؛

ولنلاحظ، في هذا المضمّر، أنّ هناك مجموعات عدّة من البلدان العربية، مصنّفة بالمعيار الاقتصادي الكلي العام، هناك مجموعة من البلدان الكبيرة نسبياً، من حيث المساحة وحجم السكان، بعضها منتجة للنظ والغان تغلّتها السعودية والجزائر، وبعضها غير منتجة بصفة رئيسية للنظ والغان والمغرب، ومجموعة في المنصف،

وهي ما تسمى بالبلدان الأقل نمواً، وذات الظروف الخاصة. وفي الطرف المقابل للمجموعة الأولى، ثمة مجموعة من البلدان الصغيرة نسبياً، يمكن أن تسمح ظروفها بتهيئة المجال الاقتصادي للتطوير لتوليد الناتج المحلي الإجمالي. هذه المجموعات الثلاثة، تقترح أن يكون لها إطار للعمل المشترك، في نوع من «سلسلة إقليمية للعرض» أو «سلسلة القيمة المضافة الإقليمية»، بفعل تشابه الظروف بدرجة معيّنة داخل كل مجموعة، وبين المجموعات الثلاثة ككل. فهل نعترِف؟

خاتمة

إلى أيّ حدّ يكون هذا البديل الأخير المطروح ممكنناً؟ يتوقّف ذلك على جانبين: أولهما مستوى ونوعية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، أو في بعض منها، بما يسمح بإنضاج الظروف الموضوعية والذاتية الضرورية لإقامة وإنجاح نموذج للتطور غير الرسمي، يقوم على تشكيلة طبقية متجانسة في السياق الوطني التقدمي، عاملة على بناء القاعدة التصنيعية في إطار العمل الاجتماعي والاستقلالية النسبية على الصعيد الخارجي. ويتطلّب ذلك ممارسة دور فاعل ووظيفة تنموية للدولة الوطنية، بامان أكثر من توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص «غير المستغل»، والقطاع التعاوني و«قطاع الإنتاج السلمي والخدمي الصغير والمتوسط».

أما الجانب الثاني، فيتعلّق بالبدائل الممكنة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الولايات المتحدة الأميركية، على وجه التحديد، وانعكاسه على الدور الخارجي لهذه الدولة. علماً بأنّ هذا الدور سوف يتعرّض لتنازع بين تصوّرات عديدة لدور الدولة الأميركية في العالم المتحرّز، وخصوصاً بين اتجاهين: اتّجاه «انكفائي» ربما يعيد التركيز على التقاليد المرتبطة بالبراميطورية البحرية، مع فناء خلفي في الجنوب، وقوة عسكرية تكفل حماية المصالح الاقتصادية العربية الأقلّ نمواً (مثل موريتانيا) والأكثر فقراً، أو ذات الظروف الخاصة وشحيحة الموارد (مثل جيوتي)، أو التي تعاني من التمرّق الداخلي، مثل الصومال أو اليمن بصفة انتقالية حالياً - وهذه كلها ينبغي أن تشملها الظروف العربي والخارجي لتنشأها من الظروف المعينة.

تلك، إذن، ثلاث مجموعات من البلدان العربية من وجهة نظر التطور التكنولوجي الدولي المتسارع؛ في الطرف الأول، مجموعة من الدول الكبيرة؛ وهي لا بدّ أن تبني «استراتئجيات» انتقائية للتكنولوجيا الرقمية، تشمل السعودية ومصر والسودان والجزائر والمغرب، ومجموعة في المنصف،

استلهاماً من هاركيز :

جائزة «نوبل» في القتل لتنتياهو

عبد الله السنّاوي*

اكتسب الأديب الكولومبي غابرييل غراسيا ماركيز قيمته وتأثيره من تضامنه بقوة الضمير مع القضايا الإنسانية العالمة بقدر نفاذ رواياته بقوة الإبداع إلى عوالم بلده وقارته اللاتينية انحاز إلى القضية الفلسطينية، من دون أن يطالبه أحد، أو يحاوره أحد، أو يدعو أحد، هنا أو في أيّ مكان آخر في العالم، إلى أيّ احتفال ببطولة الشعب الفلسطيني في أيّ مسرح تحت رعاية أيّ وزارة، في كانون الثاني/ يناير (2002) أصدر بياناً باسمه وحده، «لا يوقع عليه سوى»، لم يأخذ حقّه من الذبوع والانتشار في العالم العربي رغم قوة منطّقة وإسم صاحبه.

رغم مضي السنين، فإن نص ماركيز الذي ترجمه عن الإسبانية الكاتب الصحافي الراحل الدكتور أحمد وونس يكار بطابق الأجوآ الكابوسية التي تحدث الآن في فلسطين المحتلّة، باستلهام من ماركيز الذي دعا ساخرًا ومتأملاً إلى منح ما سماه« جائزة نوبل في القتل» لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون، فإنّه يمكن أن يحصل الجائزة نفسها لرئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، وهو بواقفه وسياساته الاستيطانية يعدّ امتداداً لمناحيج بيغين مؤسس «الليكود» وأرييل شارون من بعده.

إنّه لمن عجائب الدنيا حقاً أن ينال شخص، كمناحيج بيغين جائزة نوبل للسلام، تكريماً لسياسته الإجرامية التي تطوّرت في الواقع كثيراً، خلال السنوات الماضية، على يد مجموعة من أنجب تلاميذ المدرسة الصهيونية الحديثة، إلا أنّ الموضوعية تفرض أن نعترف بأنّ الذي تفوّق على 1978، من طالب المجد أرييل شارون.

إنّ فوز مناحيج بيغين بجائزة نوبل في السلام لعام 1978، مناصفة مع الرئيس المصري أنور السادات، ظلّ من عجائب الدنيا حقاً، ولا يخفّف من الدهشة القول إنّ الدنيا مليئة بالمرآف وإن هناك ما هو أغرب.

جاء، ذلك كنوع من المكافأة على اتقافية براقة أدرست قواعد السلام من طرف واحد هو العربي، الرجلان اقتسما الجائزة لكن المصير اختلف من أحدهما إلى الآخر.

في حالة أنور السادات ترتّب على الاتقافية انفجار بركان غضب داخل جميع الدول العربية، فضلاً عن أنّه - صباح 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981 - دفع حياته ثمناً لها.

أمّا بالنسبة إلى بيغين، فلقد كانت الاتقافية نفسها بمثابة ضوءٍ أخضر، ليستمر بوسائل مبتكرة في تحقيق المشروع الصهيوني.

المؤكّد أنّ اتقافية كامب ديفيد، بالإضافة إلى جائزة نوبل في السلام، تجاوزت شخص مناحيج بيغين، لتشمل إنجاز تلاميذ المدرسة الصهيونية الحديثة، خصوصاً نازهار الجديد أرييل شارون.

«جائزة نوبل في السلام فتحت الطريق على مصراعيه لقطع خطوات متزايدة السرعة، نحو إبادة الشعب الفلسطيني، كما آتت إلى بناء آلاف المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة».

بعضى السنين، واصلت حركة الاستيطان توسّعها حتى كانت تقضم نحو 30% من أراضي الصفّة الغربية، ثمّ بدأ الحديث بتواتر عن مشروع ضمّها إلى الدولة العبرية باسم صفةة القرن»، أو بدون صفةة، أو باسم «سلام القوة» أو بلا سلا!

المثير أنّ غالبية الانتقادات والتحذيرات جاءت من صف «أصدقاء» إسرائيل، خشية أن يُضحي الضم إلى تعقيدات لا تقدر عليها بأية حسابات استراتئجية وأمنية.

أما السلطة الفلسطينية بأدوارها الوظيفية منخفّضة التكلفة في ضمان الأمن الإسرائيلي، فمرشحة للانهار. هذه معضلة أولى، بينما تتمثّل المعضلة الثانية في إعادة توصيف القضية الفلسطينية على نحوها الصحيح كشعب تحت الاحتلال.

مشروع أن تكون إسرائيل دولة يهودية، مرشح للانهايار النهائي تحت ضغط الكتلة السكانية الفلسطينية التي يستحيل في العصر الحالي تحريكها خارج أراضيها بقوة التهويد، وهذه معضلة ثالثة.

لم يكن العمل المؤقت لضّمّ المستوطنات بالضروري، انتصاراً للقيم الإنسانية والقوانين الدولية، أو إيماناً بعدالة القضية الفلسطينية، بقدر ما كان تعبيراً عن السجور من الحسابات الخاطئة في المدرسة الصهيونية الحديثة، القيم الإنسانية التي دعت ماركيز للانتصار للقضية الفلسطينية في بيان، لم يوقعه سواه شيء آخر، عالم مختلف، نتاج من وقت لاخر أن استندت للذاكرة، «لن ننسى نحن الذين نقامون فقدان الذاكرة الوعاء الفكري لممارسة النازية، ارتكز متلر على نظرية الحيوي لتحقيق مشروعه التوسعي باحتلال أراضي الغير، وقد قال بيغين صراحة إنّ الأرض المحتلة في عام 1967 هي ممتلكات يهودية ليس من حق أحد أن يطالب باستعادتها».

«وكانت الركيزة الثانية هي ما سماه: الحلّ النهائي المشكلة اليهود، معسكرات الاعتقال السيئة السمعة كانت في نظره المخز المناس، إبادة جماعية، جرت المالبغة في سرد وقائعها لتبرير إبادة جماعية أخرى، أما حكاية الملاين الستة من اليهود ضحايا هتلر، فلقد انضمت إلى ترسانة الخرافات اليهودية، تمهيداً لإعادة ارتكابها من جديد تحت غطاء جائزة نوبل في السلام.»

«استندت نظرية الجبال الحيوي الصهيونية إلى أيّ اليهود شعب بلا أرض، وأنّ فلسطين أرض بلا شعب، هكذا، قامت الدولة الإسرائيلية عبر المشروعة في عام 1948، ملقاً تيرين أنّ هناك شعباً، وأنّ فلسطين شعب يسكن في أرضه، كان من الضروري حتى لا تكون النظرية مخطّئة إبادة الشعب الفلسطيني بصورة ممنهجة».

«بدأت جائزة نوبل في السلام، بالإضافة إلى كامب ديفيد، إنقاذ دولياً بالقتل الذي لا يجرّمه أحد».

«وقد تمكّنت أجهزة إعلام التي يسيطر عليها اليهود من إقناع الليهاف في الغرب بهذه الأكايب، مستمترمة عقدة الذنب عند القتل، فباركوا المزيد من المذابح، لولا أنّ العالم استيقظ فجأة على أنّ هناك شيئاً اسمه الشعب الفلسطيني، ولم يلغ الانتباه إليه تمثليه الدبلوماسي أو مشاركته في الحافل الدولية. ما لغت الانتباه لوجوده هو ذلك الاتين الصادر عن شعب يتعرّض للإبادة».

«تهامس الجميع على استيحا» الظاهر أنّ هناك شعباً فلسطينياً، وإنّه لسبب ما توارى عن الأعين طوال هذه السنوات، الشعب الفلسطيني بالفعل ظلّ مختبئاً في منطفة اسمها تجاهل الآخر. اسمها: ليل الضمير البشري.»

«حسناً. ما العمل الآن؟ الحلّ عثرت عليه مجموعة من أنجب تلاميذ المدرسة الصهيونية الحديثة، لتصبح فلسطين، تماشياً مع النظرية. أرضاً بلا شعب، وعلى الاتين يتكاثرون كالآرابن لبقاروما الفناء، أن يبأدوا بسلام.»

«وقد تصادف أن كنت في باريس، عندما ارتكب شارون - بغطاه من جائزة نوبل في السلام - مجازر صبرا وشتايلا

وقاتلاً اثناً، العزو ثلاثين ألف فلسطيني ولبناني، كما تصادف أن كنت في باريس، عندما فرض الجنرال جاريوسكي سلطة العسكر ضدّ إرادة الأغلبية من شعب بولندا، أصابت الأزمة البولندية أوروبا بصدمة جعلتها ترتجّع من الضعب،

أنا شخصياً قمت بالتوقيع على عدد كبير من البيانات التي تحدّد باغتيال الحرية في بولندا، كذلك شاركت في الاحتفالية التي أقيمت تكريماً لبطولة الشعب البولندي، في مسرح بيدي إن بار تحت رعاية الأكايب، مستمترمة لفرضية، وعلى العكس من ذلك تماماً سأاد نوع من الصمت الربيب، عندما اجتاحت القوات الشارونية لبنان.»

«هناك شك أصوات كثيرة على امتداد العالم تريد أن تعترِف عن احتجاجها ضدّ هذه المجازر المستمرة حتى الآن، لولا النخوف من تهايمها بمعادة السامية».

«أنا لا أعرف هل هؤلاء، يدركون أنهم مكنا يبعون أرواحهم في مواجهة ابتزاز رخيص لا يجب التحصي له بغير الاحتقار. لا أحد عانى في الحقيقة كالشعب الفلسطيني، فإلى متى نظلّ بلا أصدنة».

«أنا أعلم أن متحرّكين يومياً المدرسة الصهيونية الحديثة، ولا يهتمي رأي محترفي المثقّنين الجيانب، أو وسائل الإعلام، أو حتى بعض العرب لوجوده، هناك واقع وحده على بيانه، كأنّه رسالة إلى الضمير

أيضاً إنني أخجل من ريب رسمي بجائزة نوبل.

كم عربي مستعد، اليوم، أن يتحدث بعفراء ماركيز، أو أن يرشّح نتنياهو لجائزة «نوبل، في القتل؟

«أنا أعلن عن إعجابي غير المحدود ببطولة الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الإبادة، بالرغم من إنكار القوى العظمى أو المثقّنين الجيانب، أو وسائل الإعلام، أو حتى بعض العرب لوجوده، هناك واقع وحده على بيانه، كأنّه رسالة إلى الضمير الإنساني وإلى المستقبل الذي نعاني من وطأته، الآن، من فرط عمق الألم الفلسطيني وفداحة الخذلان العربي.

*** كاتب وصحافي مصري**

نجحت في ترويض روح الشؤورة ضمن

معادلة: الرضوخ الإسياسي مقابل الطعام.

البطالة هي بالفعل قبول السلطة فهي تعزّز الرئيائئخية، تأليه الزعيم، الجهل والفقر، أي مجهود جدّي لححد من هذه الأفة سيُقابل بالمناظرة غير العلنية. البيان الوزاري الذي يُعزّز المنافستو وخطّة العمل التفضيئية تجاهل هذا الموضوع عبر ذكره، بالعدد، البطالة في مناسبتين فقط: مرّة في آخر أحد البندون، كرفع عتب: «ومعالجة مشكلة البطالة»، ومرّة ثانية في ذيل جملة أخرى حول سياسة العمل: «وتخفيف البطالة»، كيف لدولة أن تسعى لحلّ هكذا مشكلة أساسية إذا لم تُصنّف، إلى الآن، إحصاءات رسمية عن البطالة؛ صحيح أن الفقر قابل للوعيّ أكثر لانّ يثؤر ويتمزح، ولكنّ فعلياً فإنّ همّ الفقير الأول والأوحد هو أن ييسّد جوعه وجوع عائلته. وعندئذٍ، تكون السلطة قد

تؤدّي البطالة إلى الهجرة، وبالتالي إلى تقلّبات يمسوغرافية لطالما استفاد منها الزعماء بشكل أو بآخر.

● أحد آثار البطالة في لبنان، هو اضمحلال الطبقة الوسطى. هذه الطبقة قد تشكّل خطراً كبيراً على السلطة كونها الطبقة المثقّفة المسؤولة المتحرّزة والرافضة لسياسات تعسفية فاسدة. تستطيع هذه الفئة من المجتمع تسلط الضوء على أداء السلطة وإنقاذها، وحتى المطالبة بالتغيير لأنها تملك طرف الوقت ولمال والعلم.

● ومن مخفّات اندثار الطبقة الوسطى، سقوط الطبقة الفقيرة. وقد يخطّف اثنتان حول ما إذا كان الفقر يصنّف في مصلحة السلطة أو العكس. صحيح أن الفقير قابل

أكثر لانّ يثؤر ويتمزح، ولكنّ فعلياً فإنّ همّ الفقير الأول والأوحد هو أن ييسّد جوعه وجوع عائلته. وعندئذٍ، تكون السلطة قد

والجامعية (العرض).

- غيات للارشاد الوظيفي الفغال القادر على توجيه الطلاب والعمل في سوق العمل.
- مصنوفة المحاصصة والسوء السياسي جعلت من الطائفة والسياسية الشرطين الأساسين للتوظيف بدل الكفاءة.
- ركاقة البنية التحتية الاقتصادية والمالية والسياسية التي «تلطف» أي فرصة لجذب استثمارات أجنبية.

● هنا، نطرح السؤال الأهم: هل توجد نية جدية من قبل السلطة لتغيير هذا الواقع؟ صدق أو لا تصدق، تعود البطالة بفوائد عديدة على السلطة لا بل تغذيها:

● الوظيفة تعني الاستقلالية، الاستقرار والأمان، وبالتالي، فإنّ الحامل عن العمل هو شخص محتاج، مستعدّ لأن يبايع ويفدي دمه لمن يدهمه، وقد يتخلّى عن مبادئه لأجل العيش.

^[1] اخبار بيروت

^[2] - سنتر كورنود-

^[3] ص. ب: 5963 / 113